

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/RFSD/2018/CRP.2
24 April 2018
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH



اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

الاجتماع التحضيري الإقليمي حول قضايا المياه
للمنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018
بيروت، 28-29 آذار/مارس 2018

الوثيقة الختامية

عُقد الاجتماع التحضيري الإقليمي حول قضايا المياه في إطار المنتدى العربي للتنمية المستدامة والمنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2018، في بيت الأمم المتحدة في بيروت، يومي 28 و29 آذار/مارس 2018. وقد تشاركت في تنظيم الاجتماع جامعة الدول العربية، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالشراكة مع الأعضاء الآخرين في الفريق العامل للمنتدى السياسي الرفيع المستوى، الذي أنشأه المجلس الوزاري العربي للمياه في دورته التاسعة المنعقدة في 6 تموز/يوليو 2017. ويتألف الفريق العامل من جامعة الدول العربية، والمركز العربي لدراسة المناطق الجافة والأراضي القاحلة، والجمعية العربية لمرافق المياه، والشبكة العربية للبيئة والتنمية، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية، والمجلس العربي للمياه، ومركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا، ومنظمة الأغذية والزراعة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والإسكوا.

وحضر الاجتماع ممثلو الدول الأعضاء في المجلس الوزاري العربي للمياه، وكبار الممثلين عن المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المياه التي تؤثر على الدول العربية. وقد ساعد الاجتماع على توحيد الآراء الإقليمية حول القضايا والأولويات المتعلقة بالمياه من خلال تبادل التجارب بشأن الجهود الوطنية في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه، بما فيها الهدف السادس المخصص للمياه؛ ومناقشة منهجية إقليمية لتقدير عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، على النحو المبين في الغاية 6.4، وتحديد مفهوم الأمن المائي؛ وتعزيز الحوار بين أصحاب المصلحة حول الأبعاد المتعلقة بالمياه في خطة عام 2030.

وسلّط الاجتماع الضوء على أهمية الإدارة المتكاملة للموارد المائية من أجل تحقيق الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف ذات الصلة والمتعلقة بالمياه. وشدد على أهمية التنفيذ الكامل لخطة عام 2030 التي تدعو إلى اتباع نهج قائم على الحقوق في معالجة قضايا المياه والصرف الصحي، إضافةً إلى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على نحو شامل ومتكامل وغير قابل للتجزئة.

وخلّص الاجتماع إلى الرسائل الرئيسية التالية التي سترفع إلى المنتدى العربي للتنمية المستدامة (المنعقد في بيروت من 24 إلى 26 نيسان/أبريل 2018)، وإلى الدورة العاشرة للمجلس الوزاري العربي للمياه (المنعقدة في الكويت في 2 أيار/مايو 2018) بهدف توفير معلومات تساعد الدول العربية في تحضيراتها للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (المنعقد في نيويورك في الفترة من 9 إلى 18 تموز/يوليو 2018).

الرسائل الأساسية

الرسائل العامة

- الأمن المائي ضروري لضمان الصحة العامة، والأمن الغذائي، والتغذية، والتعليم، وسبل العيش في الأرياف. ولا بد من مضاعفة الجهود لضمان إدارة مستدامة للمياه وللمحد من عدد الأشخاص الذين يعانون من ندرة المياه، ولا سيما الفئات الضعيفة. ولا ينبغي تسييس خدمات المياه والصرف الصحي المقدمة للجميع، بل يجب حمايتها أثناء الاضطرابات الاجتماعية والنزاعات العنيفة، وإبقاؤها بمنأى عن العقوبات.
- تساعد النهج القائمة على الترابط والمكاملة للإدارة المتكاملة للموارد المائية، على تعزيز الجهود في التعامل مع ندرة المياه والمضي نحو الأمن المائي في المنطقة العربية.
- ويمكن ضمان الأمن المائي من خلال العمل على الأولويات الإقليمية، وتحديدًا بذل جهود للتعامل مع ندرة المياه؛ والاعتماد على الموارد المائية المشتركة؛ وأثار تغير المناخ والحاجة إلى توفير خدمات المياه للجميع.
- ولا بد من ضمان استدامة المياه وتوفرها وسهول الوصول إليها والقدرة على تحمل كلفتها للجميع، انطلاقاً من اعتبار الحصول على المياه والصرف الصحي حقاً من حقوق الإنسان. كما لا بد من بذل جهود لدمج قضايا المساواة بين الجنسين في الاستراتيجيات والسياسات المتعلقة بإدارة المياه.
- ويساعد تعزيز التعاون الإقليمي والاتساق الوطني والتنسيق بين القطاعات، ونقل التكنولوجيا، والتمويل والاستثمار، وبناء القدرات في المنطقة العربية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه.
- ويمكن لصانعي السياسات أن يدعموا التنمية المستدامة من خلال دمج أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمياه في الخطط الاستراتيجية باستخدام الأدوات المناسبة لتقييم المياه، ومنها المحاسبة المائية.

الأولويات الإقليمية

ينبغي السعي إلى تحقيق الأمن المائي في المنطقة العربية على مستوى الأسرة والمجتمع المحلي وعلى المستوى دون الوطني والوطني والإقليمي وفي ما بين الدول لضمان توفر المياه النظيفة وخدمات الصرف الصحي الكافية للجميع وإتاحة الوصول إليها من خلال العمل على الأولويات التالية:

1- تعزيز الإدارة المتكاملة للموارد المائية للتعامل مع ندرة المياه

- لا بد من بذل مزيد من الجهود لإدارة الطلب، وتحقيق الكفاءة، ورصد الموارد المائية والحفاظ عليها وترشيد استخدامها وإنتاجيتها. ويمكن توفير المزيد من الدعم من أجل إدارة مستدامة ومتكاملة للموارد المائية من خلال زيادة استخدام الموارد المائية غير التقليدية، بما في ذلك إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة، وتحسين نوعية المياه، والحد من تلوثها، وحماية النظم الإيكولوجية.
- ويساعد تحسين إدارة المياه على إدارة موارد المياه السطحية والجوفية وحمايتها، بالاستناد إلى المعرفة التي تتيحها المحاسبة المائية، وتقييمات المياه الافتراضية والبصمة المائية. وما يسهم في تحقيق هذا الهدف هو تنفيذ واعتماد التشريعات التي تنظم الموارد والخدمات المائية.

2- تعزيز التعاون في مجال الموارد المائية المشتركة

- لا بد من حماية الحقوق التاريخية للبلدان المشاطنة التي تتشارك الموارد المائية السطحية و/أو الجوفية في الحصول على المياه واستخدامها، ولا بد من الحفاظ على هذه الحقوق استناداً إلى مبادئ القانون الدولي للمياه والقواعد ذات الصلة ووفقاً للاتفاقات التي تكون البلدان طرفاً فيها.
- ويتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية والعربية، الذي يمنع الشعوب من الوصول إلى الموارد المائية واستخدامها.
- والتعاون الإقليمي ضروري لحماية الموارد المائية المشتركة والبنى التحتية أثناء النزاعات والاضطرابات الاجتماعية والسياسية. ولا بد من بذل جهود لضمان منافع متبادلة واتخاذ تدابير جماعية للتصدي للتحديات الناشئة بين البلدان المشاطنة التي تتشارك الموارد المائية، بما يتوافق مع أحكام القانون الدولي والصكوك الثنائية والإقليمية والدولية التي تكون البلدان طرفاً فيها.
- وتستند أطر التعاون في الأحواض المائية المشتركة إلى مبادئ القانون الدولي للمياه والقواعد ذات الصلة. ومن الضروري تحسين الاتفاقيات والاتفاقات العالمية والإقليمية في مجال الموارد المائية، والأطر التنظيمية المشتركة التي تنظم الموارد المائية المشتركة وتخصيص المياه.
- ومن الضروري تعزيز التعاون في توليد وتبادل المعلومات والبيانات المتعلقة بالموارد المائية المشتركة، بما في ذلك الموارد السطحية والجوفية المشتركة.

3- المياه عنصرٌ أساسي في التكيف مع تغيّر المناخ والحد من مخاطر الكوارث الطبيعية

- يؤثر تغيّر المناخ سلباً على توفر الموارد المائية في المنطقة العربية، ويفاقم ندرة المياه، ويهدد الأمن المائي. ولا بد من اتخاذ الإجراءات وتخصيص الموارد المالية لدعم التكيف مع تغيّر المناخ والتخفيف من آثاره من منظور ندرة المياه.
- ومن الضروري زيادة توليد المعرفة الوطنية والإقليمية وإدارتها وتبادلها في ما يتعلق بآثار تغيّر المناخ، وتهديداته، وقابلية التعرّض للظواهر المناخية القصوى والأحداث البطيئة الظهور، بهدف التوصل إلى إدارة مستدامة للموارد المائية، قائمة على التكيف والابتكار.

- وتساعد خطط التكيف الوطنية والإقليمية القائمة على الأدلة في بناء القدرة على التكيف، والحد من قابلية التأثر، والحد من مخاطر الكوارث، وإدارة الهجرة، بما في ذلك التغلب على آثار الجفاف والفيضانات وغيرها من الظواهر الطبيعية المتطرفة، ووضع نُظم الإنذار المبكر.
- ومن الضروري دمج قضايا الموارد المائية في المفاوضات المتعلقة بتغير المناخ، والاستراتيجيات الإنمائية، والتخطيط الوطني للتكيف مع تغير المناخ.

4- إتاحة خدمات المياه للجميع من خلال تحسين البنية التحتية للمياه

- يبلغ عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الحصول على خدمات الصرف الصحي الأساسية في المنطقة العربية، وفقاً للتقديرات، 74 مليون شخص، وعدد الأشخاص الذين يمارسون التغوط في العراء 25 مليون، وعدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى خدمات مياه الشرب 51 مليون.
- ولا بد من تسريع الجهود لإعادة بناء البنية التحتية وتوفير الخدمات المتعلقة بالمياه وتحسينها وتوسيع نطاقها، حرصاً على ألا يتخلف أحدٌ عن ركب التنمية. وينبغي بذل الجهود لتضييق الفجوة في المساواة على المستوى الوطني، بما في ذلك الفوارق بين المجتمعات الحضرية والريفية، والفجوة بين الجنسين، وتمكين الفتيات من الحصول على التعليم.
- ولا بد من إعطاء الأولوية لإعادة بناء المنشآت المائية التي تضررت بفعل النزاع والاحتلال والعدوان، وتسهيل دخول جميع المعدات والقطع اللازمة لذلك.
- ومن الضروري توسيع وتحسين خدمات إمداد المياه الآمنة، والصرف الصحي الآمن، ومعالجة مياه الصرف إلى جانب تحسين الخطط المتعلقة بإدارة سلامة مياه الشرب والصرف الصحي. وهذا يتطلب إدارة مستدامة لخدمات الصرف الصحي ومياه الشرب مع مراعاة القيود في الموارد المالية والطاقة.
- ويسهم تحسين الأنظمة الوطنية للرصد والإبلاغ وإدارة البيانات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.
- ولا بد من تمويل المبادرات التي تضمن الإصلاح السريع لأنظمة المياه ومياه الصرف، بما في ذلك تشغيل هذه الأنظمة وصيانتها.

وسائل التنفيذ

تساعد الإدارة المتكاملة للموارد المائية في تحقيق خطة عام 2030 من خلال الوسائل والأساليب التالية:

1- التعاون الإقليمي

- وضع المؤشرات ومقاييس الأداء والمعايير والنقاط المرجعية الإقليمية، التي تراعي الخصوصيات الوطنية والمنهجيات المنسقة، لتعزيز الحوار الإقليمي حول القضايا ذات الأولوية التي تواجه الدول العربية.

- تعزيز أطر السياسات والبرامج المتعلقة بالتعاون في مجال الموارد المائية المشتركة بما يتوافق مع القانون الدولي للمياه والقواعد ذات الصلة للتوصل إلى مفهوم مشترك لإدارة الموارد المائية المشتركة وندرة المياه؛ وتحسين تبادل المعرفة، والتعلم وبناء الشراكات؛ وتعزيز قدرة الدول العربية على التفاوض بشأن معاهدات المياه المشتركة.
- إيجاد الفرص للاستفادة من تبادل المعرفة والتعاون مع المناطق الأخرى في رصد نوعية المياه الجوفية وكميتها في إطار المنهجيات الواردة في مؤشرات أهداف التنمية المستدامة.
- وضع آلية مشتركة لتعزيز رصد البيانات وتبادلها.
- تعزيز الروابط بين قضايا المياه والطاقة والأمن الغذائي وتغيّر المناخ المترابطة والعابرة للحدود وقضايا الهجرة.
- توفير أدوات لدمج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة وأنظمة الرصد الوطنية.

2- الاتساق الوطني والتنسيق بين القطاعات من خلال نهج قائمة على المشاركة

- وضع طرق محددة للفصل بين واجبات صناعة السياسات، وتوفير الخدمات، والوظائف التنظيمية.
- تكيف السياسات والأنظمة والاستراتيجيات لوضع نماذج تقديم الخدمات التي تكفل الاستفادة من وفورات الحجم.
- تعزيز التنسيق الوطني الرفيع المستوى والحوار بين القطاعات المتنافسة وبين مستخدمي المياه في مختلف القطاعات لتحديد الأولويات في استخدامات المياه على المستوى الوطني؛ ويحصل ذلك من خلال وضع قواعد البيانات الوطنية.
- تعزيز الروابط بين أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما تلك المتعلقة بالترابط بين المياه والطاقة والغذاء، وتغيّر المناخ، والعمالة.
- دمج الأولويات المتعلقة بالمياه في الاستراتيجيات والخطط الإنمائية الوطنية.
- تشجيع النهج القائمة على المشاركة لضمان المشاركة الكاملة لأصحاب المصلحة على جميع المستويات.
- دعم البحث العلمي والتطوير، وتعزيز الروابط بين برامج البحوث لدى مختلف القطاعات المترابطة.
- استعراض السياسات والأنظمة المتعلقة الدعم المالي للمياه مع مراعاة استدامة القطاع، وضمان شبكات الأمان للحفاظ على حقوق الفقراء.

3- نقل التكنولوجيا

- تطوير التكنولوجيات الملائمة والأساليب المبتكرة من أجل توفير المياه وتحليتها ومعالجة مياه الصرف التي تجلب منافع اجتماعية من حيث إعادة استخدام المياه، إلى جانب تطوير موارد مائية أخرى غير تقليدية، مثل حصاد المياه والتغذية الاصطناعية لطبقات المياه الجوفية.
- وضع أنظمة وتقنيات جديدة تتسم بالكفاءة في الزراعة والري وتعزيز استخدامها، بما في ذلك تطبيقات الطاقة المتجددة مع مراعاة توفر المياه واستدامتها والتقليل من فقدان المياه.
- إنشاء مراكز المعرفة الوطنية والإقليمية وتعزيزها، وتبادل البرامج لتطوير التكنولوجيا ونقلها وتوطينها.
- تعزيز نقل التكنولوجيا في مجال الاستشعار عن بعد، واستخدام الأدوات الذكية للمعلومات والاتصالات والتكنولوجيا لتقييم المياه وإدارتها إلى جانب تسخير التكنولوجيات النانوية والنماذج الرياضية التي تساعد أيضاً في تقييم الموارد المائية المشتركة وتبادل المعلومات.

4- التمويل والاستثمار

- تشجيع الصناديق التمويلية والمصارف والجهات المانحة المحتملة على دعم تحقيق الغايات المتعلقة بالمياه في أهداف التنمية المستدامة في الدول العربية، بما في ذلك الاستثمار في توفير المياه ومعالجة مياه الصرف.
- وضع استراتيجيات استرداد التكاليف في مجال توفير المياه وخدمات الصرف الصحي مع مراعاة قدرة الفقراء على تحمل التكاليف.
- استكشاف الأدوات لتقدير تكاليف تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتشجيع الدول العربية على إصلاح قطاع المياه لتسهيل الحصول على التمويل المتعلق بأهداف التنمية المستدامة.
- وضع البرامج التحفيزية لتطبيق مبدأ "الملوث يدفع".
- تشجيع تمويل المبادرات الإقليمية المبتكرة لتعزيز التعاون حول الأحواض المشتركة.
- وضع التشريعات الوطنية وتعزيزها لدعم استثمارات القطاعين العام والخاص.
- استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لتشجيع نقل التكنولوجيات الجديدة.

5- تنمية القدرات

- تعزيز القدرة المؤسسية على استخدام وتطبيق الأدوات المبتكرة، مثل المحاسبة المائية، وبناء القدرات في الحصول على التمويل.

- تنمية قدرات الهيئات الإدارية واللجان المعنية بالأحواض المائية المشتركة، وتعزيز القدرات في مجال الدبلوماسية المائية، والقانون الدولي للمياه، والمفاوضات وتسوية النزاعات.
- تشجيع اعتماد المصطلحات والهيكلية المعيارية الدولية في ما يتعلق بالتوازن المائي.
- إذكاء الوعي بشأن حفظ المياه، وتغيّر المناخ والتكيف، والاستخدام المستدام للمياه وإدارتها، والاستهلاك والإنتاج المستدامين.
- تشجيع بناء القدرات في مجال السلامة المائية.
- دمج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة في أنظمة الرصد الوطنية.
- بناء القدرة على تخزين المياه السطحية والجوفية لدعم التكيف مع تغيّر المناخ.